تفكيك النص الديني، من القراءة الأدبية إلى خوارزميات الفتوى

الأستاذة الدكتورة/ مؤمنة حمزة عبد الرحمن عون

أستاذ الأدب والنقد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر الشريف

ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب

6/18/2025

تفكيك النص الديني، من القراءة الأدبية إلى خوارزميات الفتوى

ملخص البحث

يتناول هذا البحث نقدًا تأصيليًّا لمناهج التفكيك في تعاملها مع النصوص، من خلال تتبُّع نشأتها الفلسفية وتطبيقاتها الأدبية، ثم رصد تحولها إلى الحقل الديني، لا سيما في سياق قراءة النصوص الشرعية. ويتكوَّن البحث من أربعة مباحث: الأول يعرض الأسس النظرية للتفكيك ومفاهيمه المركزية كـ"موت المؤلف" و"الاختلاف"، موضحًا خلفيته الفلسفية. أما الثاني، فيتناول تحوُّل التفكيك من تحليل النصوص الأدبية إلى تأويل النصوص الدينية، مبرِزًا ما في ذلك من خلل منهجي، ويقف الثالث على حدود العلاقة بين القراءة الأدبية والتأويل الفقهي، من خلال بيان خصوصية النص القرآني وإشكال الخلط بين النص والخطاب، ويختتم البحث بمناقشة آثار التقنيات الحديثة في الاجتهاد، عبر تحليل ظاهرة استبدال المعالجة الآلية بالمرجعية الفقهية، وما يترتب على ذلك من خلل تأويلي وشرعي. وقد اعتمد البحث منهجًا تحليليًّا نقديًّا، يجمع بين التأصيل التراثي والمقارنة المعاصرة، وتوصَّل إلى أن تطبيق التفكيك على النص الديني يُفقده قدسيته، ويُخِلُّ بتوازنه التشريعي، كما أن إدماج الخوارزميات في الفتوى دون تأصيل شرعي يهدد وحدة الأحكام وضوابط الفهم.

الكلمات المفتاحية: التفكيك، النص الديني، الفتوى، الخوارزميات، التأويل.

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، وعلَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي ظل التفاعل المتزايد بين الفكر الإنساني المعاصر وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بات من الضروري تأمُّل أثر هذا التداخل في قراءة النصوص، خاصة النصوص الدينية التي تتسم بالثبات والقداسة، فقد أدَّت النظريات التأويلية الحديثة، كالتفكيك، إلى إزاحة مركزية المؤلف وتفكيك البنية الدلالية للنص؛ مما سمح بقراءات حرَّة مفتوحة، تُفرِغ النص من معناه الثابت، وتجعل دلالته رهينةً بزاوية نظر القارئ. وفي المقابل، برزت الخوارزميات بوصفها منظومات رياضية ومنطقية تتكون من خطوات محددة، تُبنى لحل مشكلة أو تحقيق هدف معين بطريقة ممنهجة قابلة للتكرار. وتُعدُّ الخوارزميات أساسًا في تشغيل الحواسيب والبرمجيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تُترجم البيانات إلى نتائج دقيقة وفق تعليمات ثابتة لا تحتمل التأويل الذاتي. وقد اشتدَّ الجدل في العصر الراهن حول استخدام الخوارزميات في ميدان الفتوى والاجتهاد، ومدى مشروعيتها وحدودها، خاصة حين تُوظَّف لفهم النصوص الشرعية أو إصدار أحكام دينية، مما يُثير تساؤلات جوهرية حول المرجعية والمعنى ودور الإنسان في استنباط الأحكام. ومن هنا جاء عنوان هذا البحث: **"تفكيك النص الديني، من القراءة الأدبية إلى خوارزميات الفتوى"**، تعبيرًا عن انتقال قراءات النص من فضاء التأويل الحر إلى فضاء الضبط الآلي، وما يحمله هذا الانتقال من دلالات معرفية ومنهجية.

وتكمن أهمية هذا البحث في معالجته لإشكالية التأويل من زاوية نقدية تربط بين الخلفية الفلسفية للتفكيك وأثرها في المجال الفقهي، موضحًا كيف انتقل التفكيك

من تحليل النصوص الأدبية إلى تفكيك النصوص الدينية، مما أضعف مرجعية الفتوى، وفتح الباب لتأويلات نسبية. كما يُبرز خطر استبدال الخوارزمية بالمفتي دون اعتبار لفقه النص ومقاصده، مما يُفضي إلى اضطراب في الأحكام تحت ستار التقنية.

وتتحدد مشكلة البحث في سؤال محوري هو:

ما مدى تأثير المنهج التفكيكي -نظريًّا وتقنيًّا- على تأويل النص الديني وممارسة الفتوى؟

ويتفرع عنه أسئلة جزئية:

كيف تطوَّر منهج التفكيك حتى وصل إلى النصوص الدينية؟

ما الفرق بين التأويل التفكيكي والقراءة الفقهية للنص؟

ما أثر الذكاء الاصطناعي في تفكيك مرجعية المفتي؟

ما سبل ضبط التأويل الفقهي في ظل التحولات الفكرية والتقنية؟

أهداف البحث:

- رصد جذور التفكيك وأبعاده الفكرية.
- تبيين التحول من النص الأدبي إلى النص الديني.
- إبراز خصوصية النص القرآني وضوابط تأويله.
- كشف الانحرافات المنهجية في استخدام التفكيك في مجال الفتوى.
- بيان أثر الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في زعزعة المرجعية الفقهية.

الدراسات السابقة:

تناولت عددٌ من الدراسات العربية تيار التفكيك وآثاره على تأويل النص الديني، مثل:

- "القراءة الجديدة للنص الديني" لعبد المجيد النجار، وقد نقد التأويل الحداثي، دون الربط المباشر بين هذه المناهج ومسار الإفتاء.
- "قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والإسلامي" لمحمد عمارة، الذي ركَّز على التمايز المنهجي دون تناول تفصيلي لأثر التفكيك على الاجتهاد المعاصر.
- "جدلية التأويل والتفكيك" لكمال أبو ديب، والذي عرض التفكيك من زاوية أدبية فلسفية، بعيدًا عن التطبيقات الشرعية.

بينما قدم هذا البحثُ قراءةً بينية تربط بين التفكيك الفلسفي، والنقد الأدبي، والتأويل الفقهي، كاشفًا أثر الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في تفكيك مرجعية المفتي، وإعادة تشكيل الفتوى بمنطق غير فقهي، وهو ما لم يُتناول -حسب اطِّلاع الباحثة- بهذه الصورة من قبل.

خطة البحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتفكيكية:

تناول نشأة التفكيك وتطوره في الفلسفة الغربية، واستعرض المفاهيم الأساسية كـ"الاختلاف"، و"الأثر"، و"موت المؤلف"، بما يوضح الأساس الفكري الذي يقوم عليه التفكيك.

المبحث الثاني: التفكيك من تحليل النص الأدبي إلى تأويل النص الديني:

عرض تحولات التفكيك من الأدب إلى الدين، وناقش كيف تغيَّرت وظيفة القراءة من الأدب إلى العقيدة، مع إبراز الخلفيات التاريخية والفكرية التي أسهمت في تشكيل فكر دريدا التفكيكي.

المبحث الثالث: حدود المشترك بين القراءة الأدبية والتأويل الفقهي

بيَّن تداخل المفاهيم بين التفكيك والهرمينوطيقا، واستعرض الفروق الجوهرية بين النص الأدبي والنص القرآني في ضوء خصوصية التأويل الإسلامي، كما تناول إشكالية الخلط بين النص والخطاب.

المبحث الرابع: من الفقيه إلى الخوارزمية، تفكيك المرجعية في الاجتهاد المعاصر:

ناقش أثر الذكاء الاصطناعي على الفتوى، ومدى إمكانية تعطيل مرجعية الفقيه باستخدام التفكيك الخوارزمي، وبيَّن تداعيات ذلك على وحدة الأحكام، وتحولات المفاهيم الشرعية، والخلل في التوازن بين المقاصد والنصوص.

واختتم البحث بخاتمة تشمل أبرز النتائج والتوصيات، وثبتًا للمراجع.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي، القائم على تحليل المفاهيم التفكيكية ومقارنتها بالضوابط الشرعية للتفسير والفتوى، وبيان مواطن التداخل والخلل، إضافة إلى استحضار النماذج التطبيقية التي تُظهِر أثر التفكيك على القراءة الدينية للنصوص.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، محققًا لهدفه في الذود عن حياض النصوص الشرعية، وصون الفتوى من العبث.

المبحث الأول

الأسس النظرية للتفكيك

نشأة التفكيكية وتطورها:

تُعدُّ التفكيكية واحدة من أبرز التيارات الفكرية التي تمخضت عنها مرحلة ما بعد الحداثة، على يد الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا[1] مؤسس هذه النظرية التي تسعى إلى قراءة النص بوصفه بنية لغوية مستقلة، وتكشف عن تناقضاته الداخلية، وترفض مركزية المؤلف والسياق، معتبرة المعنى مفتوحًا على تأويلات لا نهائية؛ مما أحدث تحولًا في أنماط الفهم والتأويل داخل الفلسفة واللسانيات والنقد.

ويمثل الصراع الفلسفي بين حالي اليقين والشك، مهادًا فكريًّا لتأسيس تلك النظرية، مع ما صاحبه من حالة التردد والتذبذب في الفكر الفلسفي بين مجموعة من الثنائيات المتقابلة كالثبات والتحول، والوجود والعدمية، والمركز واللامركز، و"هذا التذبذب المستمر هو الذي يخلق الثنائية المتعارضة للمحسوس وغير المحسوس، للحقيقة والوهم، للخارج والداخل، للموضوع والذات، وهي ثنائية تمثِّل المدخَل الأساسي والتفسير الوحيد للتفاوت بين المدارس النقدية واللغوية، حول وظيفة الأدب وطبيعة المعنى ووظيفة اللغة"[2]

وقد نشأت التفكيكية كردة فعل على آثار الحرب العالمية الثانية، مشككة في دور العلم ومكانته، متأثرة بفلسفة نيتشه الرافضة للقيم الدينية والعقلانية، والتي أعلنت "موت الإله" -تعالى الله عن ذلك- كموقف رمزي لإنهاء المرجعيات المطلقة، وتأسيس فكر عدمي يقوم على هدم الثوابت ونبذ الظواهر لصالح الغوص في الأعماق،

---

[1] جاك دريدا (Jacques Derrida) هو فيلسوف فرنسي، وُلد في الجزائر سنة ١٩٣٠ وتوفي في باريس سنة ٢٠٠٤. نشأ في بيئة يهودية سفاردية متأثرة بالثقافة الفرنسية الاستعمارية. تلقَّى تعليمه في فرنسا، ثم عمل أستاذًا للفلسفة في عدة جامعات فرنسية وأمريكية، أبرزها جامعة السوربون وجامعة كاليفورنيا، وعُرف بكونه أحد أبرز فلاسفة ما بعد الحداثة، واشتهر بتأسيسه لنظرية "التفكيك" التي أثَّرت في مجالات الأدب والفكر والدين.

[2] المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عبد العزيز حمودة، ص٨٣.

فتبنت فكرة اللامركزية بعبثيتها وفوضويتها وعدميتها، وراحت تقوض كل أركان الثبات والنظام، سواء أكان ثباتًا ونظامًا سماويًّا دينيًّا أم إنسانيًّا قيميًّا؛ بغية إعادة بناء المفاهيم والأفكار والبنى وفق منظور فكر الاختلاف، لإبراز المهمَّش والمسكوت عنه، واستحداث منظومة قيمية جديدة من قلب تلك الفوضى، فيما عُرِفَ لاحقًا في مفاهيم السياسة بـ"الفوضى الخلَّاقة"، يقول "دريدا": "لا أتعامل والنص -أي نص- كمجموع متجانس. ليس هناك نص متجانس، هناك في كلِّ نص، حتى النصوص الميتافيزيقية الأكثر تقليدية قوى عمل هي في الوقت نفسه قوى تفكيك للنص. هناك دائمًا إمكانية لأن تجد في النص المدروس نفسه ما يساعد على استنطاقه وجعله يتفكَّك بنفسه، سواء أتعلق الأمر بفرويد أم بهوسرل، بهيدغر أم بأفلاطون، بديكارت أم بكانت، ما يهمني في القراءات التي أحاول إقامتها ليس النقد من الخارج، وإنَّما الاستقرار أو التموضع في البنية غير المتجانسة للنص، والعثور على توترات، أو تناقضات داخلية، يُقرأ النص من خلالها نفسه، ويفكِّك نفسه بنفسه... إنَّ هناك في النص قوى متنافرة تأتي لتقويضه وتجزئته"[٣].

ولما كانت البنية اللغوية متمثلة في جانبي الكلمات المفردة، والجمل المركبة، راحت التفكيكية تؤسس لمقولة "النص المفتوح" في كلا الجانبين بما يخدم فكرة تقويض المركزية وزعزعة الثوابت، فانطلقت في جانب المفردات من منظور "لانهائية الدلالة"، بينما أسست لفكرة انفتاح الجمل من خلال نظرية "التناص"، وكلاهما مبني على غياب سلطة المؤلف. وعلى غرار "موت الإله" عند "نيتشه" أعلن "دريدا" "موت المؤلف"، وهذا يدعونا إلى رصد المفاهيم المركزية لتلك النظرية؛ للوقوف على آلياتها في تأويل النصوص.

---

[٣](1) الكتابة والاختلاف، جاك دريدا، ص٤٩.

المفاهيم المركزية في التفكيك:

لقد أطاحت التفكيكية بالبنى التقليدية للنص والمعنى، وتجاوزت المفاهيم الكلاسيكية في التفسير والتأويل، وتناولت اللغة بوصفها لا تُفضي إلى معنى ثابت، بل إلى سلسلة غير منتهية من الاختلافات والتأجيلات، واستندت إلى مجموعة من المفاهيم المركزية التي تُعيد من خلالها النظر في علاقة النص بالقارئ والمعنى، وتفتح أفقًا غير يقيني للتأويل. وتتمثل أبرز تلك المفاهيم فيما يلي:

تكريس الاختلاف:

يُعدُّ الاختلاف من أبرز مفاهيم "دريدا" في التفكيك، ويجمع بين معنيين: "الاختلاف" و"التأجيل"، إذ يرى أن المعنى لا يُمنح مباشرة، بل يتم من خلال سلسلة لانهائية من الإحالات إلى كلمات أخرى. ووفقًا لمفهوم الاختلاف فإن كل كلمة تكتسب معناها من نفيها لما سواها، وهذا النفي لا يؤدي إلى معنى نهائي، بل يرفض وجود أصل ثابت أو دلالة نهائية لأي نص، ويقوض فكرة "المعنى الحاضر" و"الدلالة المتعالية" ليحل محلهما "المعنى الخفي" و"الدلالة المحتملة"، إيذانًا بانتقال السلطة من المؤلف إلى القارئ، ومن ثم إعلان "انتفاء القصدية"، وإفساح المجال لعدد غير متناه من التفسيرات المحتملة التي ينتجها المتلقي بمعايشته للنص.

لانهائية الدلالة:

ترتكز **"لانهائية الدلالة"** عند دريدا على نفي ثبات المعنى؛ إذ يرى أن الدلالة لا تُستحضر كاملة في لحظة الكتابة أو القراءة، بل تتأجل باستمرار ضمن شبكة لغوية

مفتوحة، ما يُعطِّل الوصول إلى معنى نهائي، ولتلك الفكرة تطبيقاتها في مجالات النقد الأدبي، والفلسفة، وتأويل النص الديني، ففي النقد الأدبي: كل قراءة تفتح النص على تفسيرات جديدة، وفي الفلسفة: الحقيقة ليست مطلقة، بل متغيرة بحسب اللغة والسياق، بينما في التأويل الديني تذهب إلى أن النصوص لا تحتمل تفسيرًا واحدًا فقط، ولا ترى حدًّا لآفاق التأويل، ولا تضع ضوابط لذلك التأويل؛ لأن عملية التأويل من سلطة المتلقي وتخضع لضوابطه الخاصة به[٤]

التناص: يتكامل التناص مع لانهائية الدلالة في التفكيك، حيث يُنظر إلى النص بوصفه نسيجًا من إحالات نصوصية متداخلة، تتقاطع فيها المعاني دون أصل ثابت أو نهاية محددة. فالمعنى لا يُستقر عليه، بل يتأجل باستمرار عبر شبكة من العلاقات النصية، تُعيد القراءة تفعيلها في كل مرة، مما يُفضي إلى تلاشي حدود النص وانفتاحه الدائم على "النص الغائب". وبهذا تنتفي القصدية، ويُستبعَد المؤلف، ويُلغى مفهوم الاكتمال، لأن النص، كما يرى التفكيكيون، لا يُوجد بذاته بل في "البينصية" التي تجعل كل قراءة بمثابة كتابة جديدة.

فأصبح النص بمنظور التناص "شبكة من أفكار وعواطف وصور متداخلة، يخالط غابرها حاضرها، ويضيء واقعها متوقعها، وهو فوق الحدود، وخارج نطاق التقسيم. إنه لا يعرف الاستقرار، ولا يجوز أن يُسمح له به، بل يجب أن يبقى في حركة دائمة، وعرضة للتجريب والتدريب، والتفكيك والتركيب، ومصبًّا للروافد الثقافية التي تنهمر عليه من أذهان النقاد، وبهذه الروافد يتخذ كل يوم صورة، ويتبدَّى في كل آونة بزيٍّ"[٥]. وقد استدعت نظرية التناص مجموعة من المفاهيم التي تعزز فكرة غياب

---

[٤] ينظر، إستراتيجية التفكيك عند جاك دريدا: الهدم والبناء، عمر التاور، مجلة "تبين" الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٩، خريف ٢٠١٤م، من ص ٦٥ إلى ص ٧٧.
https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue (تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٥)

[٥] التناص وأهل التفكيك، د. غازي مختار طليمات، مقال منشور على موقع صحيفة البيان الإماراتية
https://www.albayan.ae/culture (تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٥)

الأصل واللامركزية والأثر، وغيرها من المفاهيم التي تدور في حلقة مفرغة تدعى (التفكيكية).

ثنائية الحضور والغياب:

ترتبط تلك الثنائية بنقد "دريدا" لما يُسمِّيه "ميتافيزيقا الحضور" في الفلسفة واللغة، إذ كان "الحضور" في صدارة الفكر الغربي (من أفلاطون إلى هيدغر)، ممثلًا في الحضور الزمني، والصوت، والمعنى المباشر، والذات المتكلمة، أي أنه مرتبط بعملية المشافهة، بينما يرى "دريدا" أن هذه الأولوية وهم؛ لأن المعنى عنده لا يُؤسَّس على الحضور، بل على الاختلاف والغياب، وهذا يفضي إلى مفهومٍ آخر من مفاهيم التفكيك يقوم على تعزيز مفهوم الغياب من خلال فكرة "الأثر".

الأثر:

تعني فكرة "الأثر" أن المعنى لا يحضر كاملًا أو مستقلًّا، بل يظل مشوبًا بغياب سابق أو لاحق، فكل كلمة تحمل صدى معانٍ غائبة، ويستحيل الوصول إلى أصل نقي، فالمعنى يتكوَّن من غيابه، لا من حضوره، مما يفضي إلى غياب الأصل وتفكك المركزية المرتبطة بالمؤلف، ويستبدل المكتوب بالمشافهة، ليبقى النص حيًّا في أثر لا ينتهي من الإحالات.

تقويض المركزية، وتقديم المكتوب على الملفوظ:

رأينا كيف تصدى "دريدا" لما أسماه "ميتافيزيقا الحضور" الناتجة عن مركزية العقل في الفلسفة الغربية، تلك المركزية التي جعلت التراث الفلسفي الغربي يعطي الأفضلية للكلام والمشافهة على الكلمة المكتوبة، لأن المشافهة تعزز المركزية، وتحتفظ بمعالم الأصل وحدوده، وتبنى على الحضور؛ لارتباطها بذات المتكلم، وفي المقابل اعتُبرت الكتابة نسخة ثانوية.

بينما انطلقت التفكيكية من نقض تلك المفاهيم؛ لأنها تؤدي إلى الهيمنة اللغوية أو سيطرة "اللوجوس" الذي يمثل الحقيقة، والعقل، والحضور، والمعنى الأصيل. و"اللوجوس" في الأصل الإغريقي يعني "الكلمة" أو "العقل" أو "المنطق"، وقد تطور معناه في الفلسفة القديمة واللاهوت المسيحي ليشير إلى العقل الكلي أو الكلمة الخالقة أو الحضور الإلهي المنطوق، ويعتبره الفلاسفة من هيراقليطس إلى أفلاطون، ثم الفلاسفة المسيحيون، أصلًا للمعنى والعقل والنظام في الكون، لكنَّ جاك دريدا في مشروعه التفكيكي، يعارض "المركزية اللوغوسية" أي الاعتقاد بأن الكلام الحاضر أو العقل الظاهر في اللغة هو المصدر النهائي للمعنى، فهذه المركزية تفضِّل الحضور وتُقصِي الغياب، وتمنح للكلام سلطة على الكتابة، ولثبات المعنى سلطة على الاختلاف، وهو ما يسعى دريدا إلى خلخلته، ومن هنا جاء نقده لفكرة "اللوجوس" باعتباره بنية سلطوية معرفية ميتافيزيقية تُخفي تعددية المعاني وتشوش على حرية التأويل[٦].

وهذه من أهم الأفكار التي حدت بالتفكيكية إلى أن تثور على البنيوية من أجل تقويض مفهوم المركزية، فقدم "دريدا" رؤية معكوسة لهذا التراتب، "إن مركزية الكلمة المنطوقة تعني أن هناك معنى سابقًا، أو أن هناك قصدًا أوليًّا سابقًا على النطق. هذا ما يرفضه دريدا من منطلق أن الكتابة هي الأصل، لا الكلام، لأن الكلام في نهاية الأمر قائم على علامات، وهي تماثل علامات الكتابة، ولا يمكن أن تكون أكثر حضورًا أو تعبيرًا عن نية المؤلف. ومن ثم فإن كل فهم أو تفسير لنص لا يكشف عن معنى سابق، بل ينتج معنى جديدًا من خلال انزلاق العلامات وتشظِّي الدلالة"[٧].

انفتاح الهوية ونسبية الخصوصية:

---

[٦] ينظر، جدلية التأويل والتفكيك، كمال أبو ديب، ص ١١٥- ١١٨.

[٧] المرايا المقعَّرة: نحو نظرية نقدية عربية، عبد العزيز حمودة، ص٣١١.

في ضوء التفكيك، لا تُفهم الهوية بوصفها جوهرًا مكتملًا أو كيانًا قائمًا بذاته، بل باعتبارها "أثرًا" ناتجًا عن تفاعل دائم بين الحضور والغياب، وبين الذات والآخر، فهي لا تنبع من ذات مستقلة، بل تُبنى داخل اللغة، بما هي نظام من الإحالات المتبادلة. وبهذا، فالهوية عند دريدا ليست إلا نصًّا متحوِّلًا يتوالد ضمن سياقات لغوية متغيرة، لا يعرف الاستقرار ولا الاكتمال، ولا يتحقق إلا من خلال الاختلاف، ومن هنا، تصبح الهوية ذات طابع منفتح، لا تُعرَّف إلا بعلاقتها بالغير، ما ينقض التصورات الكلاسيكية التي تساوي الهوية بالثبات أو التطابق الذاتي.

أما الخصوصية، فهي أيضًا نسبية؛ إذ لا تنشأ من انعزال الذات، بل من انخراطها في بنية التفاعل مع النصوص والثقافات الأخرى، وهذا ما يجعل كل محاولة لتعريف الخصوصية أو تثبيت ملامحها معرضة للتفكيك. وقد اعتنى دريدا بتحليل علاقة اللغة بالهوية، وذهب إلى أن كل هوية تحمل بداخلها أثرًا لغيرها، أي لشيء غائب شارك في تشكيلها، فلا توجد هوية "نقية"، بل كل هوية هي هجين لغوي/ زمني يحمل بصمات الغياب والحضور معًا. وناقش إشكالية تأرجُح انتماء الهوية بين الأرض والدولة والمعتقد واللغة، وخلص من ذلك كله إلى أن اللغة ليست مجرد وسيلة تعبير، بل هي "الموطن الأول" الذي يسكن فيه الإنسان، وتسبق كل انتماء ديني أو وطني أو عرقي. ولما كانت الهوية تُنتج عبر اللغة، واللغة لا تمنح معاني ثابتة، فإن كل تعريف للهوية هو خطاب يمكن زعزعته وإعادة تأويله[٨].

[٨] ينظر، أحادية الآخر اللغوية أو في الترميم الأصلي، جاك دريدا، ص ٤٥.

المبحث الثاني

التفكيك من تحليل النص الأدبي إلى تأويل النص الديني

تحولات التفكيك من الحقل الأدبي إلى الحقل الديني

انطلق التفكيك في نشأته الأولى من مجال النقد الأدبي، حيث سعى إلى تقويض افتراضات البنيوية حول تماسك النص وانغلاقه على بنية دلالية واحدة، فوفقًا لدريدا، لا يحمل النص الأدبي معنًى ثابتًا يُستخلص من بنيته، بل هو مجال للانزياح والتأويل المتعدد، تُنتج فيه اللغة دلالاتها من خلال الاختلاف والتأجيل. ومن ثمَّ، تحوَّل النص الأدبي من كيان مغلق إلى فضاء مفتوح، تتقاطع فيه القراءات وتتكشف طبقاته المتوارية، بعيدًا عن مركزٍ معنويٍّ أو قصدية مؤلف.

وسرعان ما انسحب هذا التأسيس الفلسفي من مجال التحليل الأدبي البحت إلى فضاءات معرفية أكثر حساسية، وعلى رأسها مجال النصوص الدينية، فلم يكن التفكيك حركة داخل الأدب فقط، بل مشروعًا فلسفيًّا شاملًا يمسُّ تصوراتنا عن المعنى، والسلطة، والحقيقة، والذات، والنص، ومن ثمّ، فإن الانتقال من تحليل النص الأدبي إلى تأويل النص الديني لم يكن انتقالًا موضعيًّا، بل تحولًا معرفيًا عميقًا في الرؤية إلى النصوص بوصفها أنظمةً دلالية قابلة للتشريح، لا مواضع يقينية للحقيقة.

وظيفة القراءة من البنية الأدبية إلى البنية العقدية:

إن ما يلفت النظر في المسار التفكيكي أنه لم يكتفِ بإخضاع النصوص الأدبية للمساءلة، بل عمد إلى توسيع مفهوم "النص" ليشمل كل خطاب، بما في ذلك الخطابات الدينية. وفي هذا السياق، تحوَّل النص المقدَّس إلى "نص لغوي" يُقرأ ضمن شبكة من العلامات، لا باعتباره تنزيلًا فوقيًّا أو وحيًا إلهيًّا، وهنا، لم تعد القراءة ضربًا من الفهم أو الكشف عن الدلالة، بل صارت ممارسة نقدية تزيل الطبقات المعرفية التي تشكِّل النص وتكشف عن تناقضاته وانزياحاته وسلطة البنية اللغوية فيه، إذ ينفي وجود المعنى الثابت، ولا يكتفي التفكيك بتعطيل التفسير، بل يعيد توجيه النص نحو سياقات مفتوحة لا مرجعية لها، وهذا ما ينسحب حتى على النصوص الدينية، التي تفقد قدسيتها بوصفها حاملة للحقيقة، وتُقرأ باعتبارها بناءً لغويًّا ثقافيًّا[٩].

وهكذا، يصبح التفكيك في هذا الإطار أداةً لهدم المرجعيات التأويلية التقليدية، لا سيما في النصوص التي تحتل موقعًا مركزيًّا في الوعي العقدي أو الشرعي، مما يُنتج تأويلًا بلا أصل، ففي ضوء هذا التحول، تغدو القراءة فعلًا سلبيًّا لا يستهدف الفهم أو التقويم، بل التفكيك والتقويض الممنهج، حيث لا يبقى من النص إلا أثر لغوي دائم التحول، لا يُرشد بل يُربك، ولا يُوجِّه بل يُزعزِع.

فانتقال التفكيك من مجال تحليل النصوص الأدبية إلى تأويل النصوص الدينية لم يكن مجرَّد توسُّع منهجي، بل تحوُّل جذري في الموقف من النص ذاته، حيث لم يعد يُنظر إلى النصوص -وخصوصًا النصوص المقدسة- بوصفها مواضع يقينية للحقيقة، بل ككيانات لغوية تخضع للانزياح والتأجيل والتعدد التأويلي، وقد أسهم هذا التحول في زعزعة المرجعيات التقليدية للتأويل، وأفضى إلى نتائج خطيرة، تمثَّلت

[٩] ينظر، طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي إلى الحرية والإبداع، ناصيف نصَّار، ص ١٨٤.

في نزع القداسة عن الخطاب الديني، وتفريغ النص من محتواه العقدي والشرعي، تحت غطاء القراءة المفتوحة واللامحدودة.

الخلفية التاريخية والفكرية في تفكيكية دريدا:

لقد شهد القرن العشرين نشاطا ملحوظًا لمجموعة من مفكري اليهود الذين أسهموا في تنظير فلسفات ما بعد الحداثة كنيتشه، وهوسرل، وفرويد، وأينشتاين، وهيدجر، ودريدا، وقد كان لتجربة الشتات أثرها في تكوينهم الفكري بما خلَّفت من تصدُّع وتلاشٍ في الهوية اليهودية، فاتخذت فلسفاتهم طابعًا تقويضيًّا مجافيًا للعقلانية والمركزية والثوابت، سواء أكانت دينية أم مادية.

وتُعد الخلفية اليهودية عاملًا محوريًّا في تشكيل فلسفة التفكيك عند جاك دريدا؛ إذ لا يمكن فهم هذا التيار الفكري إلا من خلال السياق التاريخي والثقافي الذي نشأ فيه، فقد عاش دريدا تجربة شخصية تجمع بين الإحساس بالغربة والتشتت، التي شكلت جزءًا من تجربة اليهود في الغرب عبر العصور، خاصة في ظل التمييز والاضطهاد الذي واجهوه، ويُعبِّر منهج التفكيك عن نقد عميق للهياكل الثابتة والمركزية في الفلسفة الغربية، والتي غالبًا ما قامت على إقصاء الآخر، وهو ما يتصل اتصالًا وثيقًا بالوعي اليهودي للتاريخ والتجربة الثقافية للغربة والاختلاف، وبهذا، يمكن القول إن تفكيك دريدا ليس مجرد تقنية تحليلية للنصوص، بل هو تعبير عن مشروع فكري يحمل في جوهره إرثًا ثقافيًّا وتاريخيًّا يرتبط بذاكرة اليهود وتجربتهم في العالم الغربي، ويرنو إلى تحطيم مركزيَّة السلطة المعرفية والثقافية السائدة، وإعادة النظر في الأصول والفروض التي تقوم عليها[١٠].

[١٠] ينظر، فلسفة التفكيك: جذورها اليهودية وأثرها في الفكر المعاصر، سمير عطا الله، ص ٦٥- ٧٨.

ويدرك المتأمل في مصطلحات التفكيك تلك الظلالَ التي ألقاها السياقان التاريخي، والفكري لليهود على مفاهيم التفكيك، ومدى ارتباط تلك المصطلحات بأوضاعهم، فبالنظر إلى السياق التاريخي نجد ثمة علاقة بين مصطلحي: "الدلالة المؤجلة"، "ولانهائية التفسير"، وبين الظرف التاريخي لليهود الذين كتب عليهم التيه وتم توطينهم في بلاد غريبة عنهم، فألفى اليهودي نفسه يعيش في بلاد الغير وكأنه مواطن فيها مندمج مع أهلها، بينما هو في واقع الأمر ليس كذلك، فهو فيها وليس منها، وهو الغريب المقيم أو المقيم الغريب أو الحاضر الغائب، وهو كذلك المتجول الدائم الذي يحلم دائمًا بأرض الميعاد وعلى وشك العودة دائمًا ولكنه لا يعود، وهو الدال المنفصل عن المدلول أو الدال الذي له مدلولات متعددة بشكل مفرط. وتلك هي مفاهيم "دريدا" التي انطلقت من حالة الشك المحايثة لوجود الفرد اليهودي والتي تعمل على تأجيل العودة إلى أرض الميعاد، مما دفعه إلى القول بانفتاح مفهوم الهوية وعدم ارتباطه بمحددات ثابتة، فضلًا عن إشاعة حس التناقض والمفارقة في كل المفاهيم المتعلقة بالفكر التفكيكي[١١].

ويعد مصطلح "التشظي والانتشار" رمزًا لتشتت اليهود في العالم، وديمومة الهجرة وغياب أرض تؤويهم، ويستلزم هذا حضور مصطلح "الاختلاف" الذي تكمن فيه رمزية التعدد في مفاهيم الفرد اليهودي، ومصطلح "الهوة" الذي يرمز إلى التحول في دلالة كل قراءة، وعدم ثبات المعنى المرتبط بانعدام تعريف اليهودي وانعدام أصل التفسير الحاخامي؛ إذ يشير غياب تعريف موحد لليهودي إلى "هوة" في الهوية، تعكسها التفكيكية من خلال رفضها للمعاني الثابتة والمحددة، وهذا يُظهر مدى التقاء التفسير الحاخامي والتفكيك في تفكيك الهويات والمعاني، ويعزى ذلك

[١١] ينظر، إشكالية تأصيل الحداثة، عبد الغني باره، ص١١٤.

إلى تأثير المشروع الصهيوني ومحدداته الثقافية التي جعلت اللغة العبرية الرمز الرئيس والناقل لهوية قومية جديدة، بينما تم تهميش الهويات القديمة التي أحضرها المهاجرون اليهود إلى فلسطين من الشتات.

ويحضرنا في هذا السياق مفهوم "الجيتو"[١٢] بوصفه إطارًا اجتماعيًّا وثقافيًّا ساهم في تشكيل فكرة "العزل النصي" في التفكيك، ورغم أن دريدا لم يربط صراحة بين تجربة الجيتو اليهودي وبين نزعة عزل النص عن السياق، فإن ثمة تقاطعات بينهما توضح أثر تجربة الشعور بالهامشية والانفصال في تشكُّل رؤيته المعرفية، فالجيتو كوضع اجتماعي يعكس العزل والقطيعة، بينما التفكيك كموقف معرفي يرفض الاندماج في "المركز" ويعمل على تفكيكه، وعلى صعيد الخصوصية النصية نلحظ أن اليهود في الجيتو اعتمدوا على نصوصهم التوراتية والتلمودية بمعزل عن السياق الأوروبي، كذلك دريدا في التفكيك يتعامل مع النصوص بوصفها مغلقة على ذاتها، وذات نظام داخلي مستقل، والأمر ذاته فيما يتعلق بنقد السلطة المركزية، فيرى اليهود أن الجيتو صورة من صور هيمنة المركز الأوروبي المسيحي، وقد سعى التفكيك لزعزعة السلطة المعرفية للمركز الغربي، وللقواعد "الكونية" في الفلسفة واللغة، وهذا ما يتقاطع مع تجارب الأقليات، خاصة اليهود، في نقد مفاهيم الثبات واليقين والمعنى الواحد.

ورغم ما يبدو من تواشج بين التفكيك وتجربة "الجيتو"، فإن تفسير التفكيك باعتباره وليدًا مباشرًا لها يُعد تبسيطًا مخلًّا، إذ تشكَّل هذا التيار في ظل تداخلات معرفية وفكرية أعمق، ساهمت مجتمعة في بلورة مساره ومنطلقاته كالفلسفة البنيوية،

[١٢] الجيتو (Ghetto) مصطلح يُطلق على الأحياء المعزولة التي فُرض على اليهود أن يعيشوا فيها في أوروبا، خاصة منذ العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر، كوسيلة لعزلهم عن المجتمعات المسيحية السائدة.

والنقد اللغوي، والتراث الفلسفي الغربي، وغيرها من السياقات التي كان لها دورٌ في بلورة هذه النظرية وتحديد ملامحها المفاهيمية.

وعلى السياق الفكري يلحظ الدارس قوة حضور التراث الفكري اليهودي في تشكيل نظريات ما بعد الحداثة، وإن لم يفصح أحد منظريها صراحة عن ذلك، فنجد أن فكرة عدم الانتماء إحدى ركائز نقد ما بعد الحداثة، "رغم كونها مضمرة وتشكل تناظرًا في بِنَى التحليل والتفسير في النسقين اليهودي والتفكيكي. ولعل ذلك ما يفسر أن عددًا كبيرًا من المفكرين والباحثين اليهود استطاعت القبالية أن تجتذبهم إلى عالمها، لانبهارهم بطروحاتها وأبحاثها... إلا أن علاقة القبالية بالتفكيك اتخذت بُعدًا خاصًّا... نظرًا لتشابه المفاهيم الفلسفية التحليلية، التي تتأسس عليها منظومتيهما، لا سيما في مواطن الاختلاف، والأثر، والأصل، والهوية، وثنائية الكلام والكتابة الأصلية وغيرها"[١٣].

وتجدر بنا الإشارة إلى الأطر الفكرية العامة "للقبالاه"[١٤]، بوصفها نسقا دينيًّا يهوديًّا، بما يُظهِر نقاط التَّمَاس بينها وبين مرتكزات التفكيك، دون الخوض في تفاصيل قد لا تبدو من شواغل الدراسة؛ لنستبين الأثر اليهودي في تلك النظرية، برصد أوجه التشابه بين التفكيكية والتفسير الحاخامي الشفاهي (التلمودي) أو الكتابي (القبَّالي).

وتذهب القبالاه إلى القول بالحلولية التي يتماهى فيها الإله مع الموجودات، بداية من "الحلولية الكمونية" وهي القول بأن العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) يُرَدُّ

---

[١٣] الخلفية اليهودية لإستراتيجية التفكيك الدريدية، خاليد القاسمي، الحوار المتمدن، بتصرف https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp (تاريخ الاطلاع: ١ يونيو ٢٠٢٥).

[١٤] القبالاه (Kabbalah) تعني بالعبرية "الاستقبال" أو "التلقِّي"، وهي منظومة صوفية تأويلية يهودية، نشأت وتطوَّرت في العصور الوسطى، وتحديدًا في القرن الثاني عشر الميلادي، وتعتمد على الغنوصية والفهم الباطني للنصوص المقدسة (التوراة) من خلال رمزية الحروف، والأعداد، والتركيبات السرية للنصوص. للاستزادة ينظر، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، د. عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، القاهرة.

إلى جوهر واحد أو مبدأ واحد كامن في المادة، هو مصدر بقائها وحركتها، هذا المبدأ أو الجوهر يسميه دعاة وحدة الوجود الروحية "الإله"، فيصير الإله متوحدًا مترادفًا مع سائر مخلوقاته (الإنسان والطبيعة) لا وجود له خارجها، فيما يعرف عندهم بـ"حلولية شحوب الإله"، حيث تمحى الثنائيات في الكون إلى حدٍّ كبير ولا يبقى منها سوى الظلال والألفاظ، ثم يفقد الإله اسمه ويُطلَق على المبدأ الواحد عبارات مثل "قانون الحركة" أو "قوانين المادة"، فتمحى الثنائيات تمامًا، بما في ذلك الثنائية اللفظية، وتسود الواحدية ويزول وهم التجاوز، وننتقل من وحدة الوجود الروحية إلى وحدة الوجود المادية وهو ما يطلق عليه "حلولية موت الإله"[١٥].

وهكذا تبدو ثمة تقاطعات واضحة بين الفكر اليهودي التقليدي، خاصة في التفسير الحاخامي، ومنهج التفكيك "فالتفسير الحاخامي بهذا الشكل هو القارئ التفكيكي الذي اصطنعه نيتشه ودريدا، إنه إرادة القوة الذي يدخل النص من أية زاوية يشاء مُنَصِّبًا نفسه وصيًّا على النص/ التوراة بدعوى أن صاحبها قد مات (موت الإله، موت المؤلف)، ولكنَّ الأغرب في هذا أنه لا يوجد قارئ واحد بل هم قراء كثيرون، أي لا يوجد تفسير حاخامي واحد بل هي تفاسير، كل واحد منهم يحيل على الآخر دون أن يكون هناك تفسير قار، فيحجب النص/ الأصل ويضيع في ظل هذه التفاسير، فتتعدد الدلالة ويصبح النص نصوصًا، والمقدس مدنَّسًا، والمطلق نسبيًّا، والحاضر غائبًا، والقراءة إساءة قراءة. هو اليهودي الذي يعني كل شيء ولا يعني أي شيء"[١٦].

وتُظهِر المقارنة بين تفكيكية دريدا والقبالاه اليهودية تقاطعات فلسفية وروحية عميقة، رغم اختلاف السياقات التاريخية والدينية، وما يعنينا في هذا السياق هو

---

[١٥] ينظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، ج١ ص ٢٢٥.
[١٦] إشكالية تأصيل الحداثة، عبد الغني باره، ص ١١٦.

الوقوف على طبيعة اللغة في كليهما؛ كونها الحاضنة لأنشطة الفكر الإنساني بكل مجالاته، الدينية منها والأدبية والفكرية وغيرها، انطلاقًا من رؤية دريدا للغة بوصفها ليست ملكية فردية أو جماعية، بل "شبكة من العلامات" تُنتج المعنى عبر الاختلاف، لا من خلال الإحالة إلى أصل ثابت، فالمعنى ليس معطًى مستقرًّا، بل هو دائم التأجيل، ومرتبط بسياق لا يمكن الإمساك به كليًّا. ومن هنا، فإن "الهوية اللغوية" ليست جوهرًا ثابتًا، بل سيرورة دلالية مفتوحة على التعدد والتشظي، فالإنسان لا يملك لغته كما يملك أداة، بل اللغة هي التي تملكه وتوجه تمثله للعالم. وهذا يقوض فكرة الهوية المغلقة أو المتجانسة، سواء كانت قومية، أو دينية، أو ثقافية، ويطرح بدلًا منها فهمًا للهوية بوصفها "نصًّا" خاضعًا للقراءة وإعادة التأويل المستمر[١٧].

وهذه التقاطعات بين التفكيكية والقبالاه جعلت عددًا من الباحثين يقولون بثبوت الأثر اليهودي في نظريات ما بعد الحداثة، يقول المسيري: "ونحن لا نُنكر أثر البُعد اليهودي في تكوين العبقري اليهودي، فأثر القبَّالاه اللوريانية واضح تمامًا على تفكير إسبينوزا، وفرويد، وجاك دريدا فيلسوف التفكيكية. كما نرى أن للمدرسة التفكيكية (في النقد والفلسفة) علاقة قوية بمدارس التفسير الدينية اليهودية، وأن اليهودية بوصفها تركيبًا جيولوجيًّا تحوي داخلها عناصر كثيرة متناقضة (بعضها عبثي وبعضها عدمي أو غنوصي) تتيح للعبقري اليهودي استعدادًا كامنًا (أكثر من غيره) لاكتشاف مثل هذه التيارات في المجتمع والتعبير عنها بطريقة مباشرة. كما أن البُعد الحلولي الكموني القوي في اليهودية ولَّد استعدادًا كامنًا قويًّا لدى أعضاء الجماعات اليهودية لتَقبُّل المنظومة العلمانية وهي منظومة حلولية كمونية"[١٨].

---

[١٧] ينظر، في علم الكتابة، جاك دريدا، ص١٤٩.

[١٨] موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج٣، ص ٨٨.

المبحث الثالث

حدود المشترك بين القراءة الأدبية والتأويل الفقهي

شهدت الدراسات الحديثة اهتمامًا متزايدًا بإبراز أوجه التقاطع بين القراءة الأدبية للنصوص والتأويل الفقهي للنص الديني، فكلا المجالين يتعامل مع نصوص ذات بنية لغوية وثقافية، ويستندان إلى عمليات تأويلية لتحليل المعنى، ومع ذلك، فإن

الغاية والمرجعية في كل منهما مختلفة؛ فالقراءة الأدبية تسعى إلى تفجير الدلالة وتعدد التأويل، بينما ينشد التأويل الفقهي ضبط المعنى وتحديد الدلالة في ضوء النص والضوابط الشرعية.

ويتأسس هذا المبحث على محاولة تأصيل العلاقة بين القراءة الأدبية للنصوص والتأويل الفقهي للنصوص الشرعية، في ضوء المناهج التأويلية الحديثة، وفي مقدمتها "الهرمينوطيقا" بوصفها علمًا لتفسير النصوص ظهر في سياق اللاهوت المسيحي وتطوَّر في الفلسفة المعاصرة.

التفكيك والهرمينوطيقا، وحدة الغاية واختلاف المسار:

الهرمينوطيقا هي علم تأويل النصوص، وخصوصًا النصوص المقدسة، لكنها تطورت لتشمل الأدب، والفلسفة، والقانون، وأصل الكلمة يوناني ومعناها التفسير أو التأويل، وقد شهدت الهرمينوطيقا في "عصر التنوير"[١٩] تحوُّلًا جوهريًّا؛ إذ انتقلت من كونها أداة لفهم النصوص الدينية ضمن الإطار الكنسي، إلى منهج عقلي لفهم النصوص عامةً، في ظل سيادة العقلانية والتجريبية، حيث ركز المفكرون على إخضاع النصوص المقدسة للفهم العقلي، ونبذوا التفسيرات الغيبية والرمزية المفرطة، واعتمدوا على المنطق والتحليل التاريخي الذي يقضي بأن للنصوص بعدًا تاريخيًّا وثقافيًّا، وبالتالي ليست معصومة من النقد.

ثم تطور مفهومها في الفلسفات الحداثية لتنتقل من السياق التاريخي للنص حالة تأليفه إلى السياق التاريخي للمتلقي، فتحوَّلت من فهم النص بوصفه "يحمل قصد المتكلم"، إلى اعتباره بنية لغوية مفتوحة على معانٍ متعددة، فلم يعد الفهم متعلقًا

[١٩] عصر التنوير هو حركة فكرية وثقافية ظهرت في أوروبا في القرنين ١٧ و١٨، وركزت على العقل، والحرية، والعلم كأدوات لتحرير الإنسان من الجهل والخرافة والسلطة المطلقة (الدينية والسياسية). يُعد هذا العصر منطلق الحداثة الغربية.

فقط بقصد المؤلف، وأصبح القارئ يشارك في إنتاج المعنى، وفق "أفق انتظاره" و"تجربته التاريخية"، ويملأ الفراغات بين السطور، ويبحث عن المعاني غير المنطوقة أو غير المكتملة التي يتركها النص، عبر التأويل، فلا يقتصر على ما هو مكتوب، بل يشمل ما يُفهم مما لم يُكتب، ويبحث فيما لا يُقال صراحة لكنه يُفهم عبر السياق أو التأويل، وهذه الفراغات ـ وفق الهرمينوطيقا ـ تنشّط خيال القارئ، وتجعله يشتبك مع السكوت، والإيحاء، والإزاحات، والتناقضات، والتلميحات وغيرها من أنماط المسكوت عنه في النص، فتتحول القراءة إلى عملية تفاعلية لا تلقٍّ سلبي[٢٠]، وتغدو تأويلات النص ملقاة على عاتق القارئ مرهونة بمؤهلاته، بعيدًا عن السياق العام للنص.

وتعود النشأة الفعلية للمفهوم إلى عصر النهضة الأوروبية، لا سيما خلال حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وانتشار الفكر البروتستانتي الذي أدَّى إلى قطع علاقة المسيحيين بالكنيسة في روما، ومن ثم القضاء على مرجعيَّة تلك الكنيسة في تفسير النصوص المقدَّسة، فرفضوا سلطة التأويل الكنسي الكاثوليكي، ودعوا إلى أن كل مسيحي يملك الحق والقدرة على قراءة الكتاب وتفسيره، ما دفعهم إلى تطوير هرمينوطيقا جديدة (علم تفسير)، تُبنى على قواعد لغوية وتاريخية، وكان هذا الاحتياج هو السبب الرئيس لهذا الاتجاه المعرفي، والذي يتكفَّل بمهمة طرح منهج ومنطق جديد لتفسير الكتاب المقدَّس[٢١].

ويعد الفيلسوف الألماني فريدريك شلايرماخر عراب الهرمينوطيقا بمفهومها الحداثي، ولم يميز في ذلك بين النص الديني والنص البشري، بحجة أن من كتب النص

---

[٢٠] ينظر، الهرمينوطيقا والنص الديني، غيضان السيد علي، مجلة الاستغراب، https://istighrab.iicss.iq/index. (تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٥).

[٢١] ينظر، الهرمينوطيقا . المصطلح والمفهوم، منى طلبة، مجلة أوراق فلسفية، القاهرة، العدد العاشر، ٢٠٠٤، ص ١٣٣

الديني هم بشر أيضًا، حيث إن كتابة العهدين (القديم والجديد) تمت على مراحل، وعلى أيدي مؤلفين متعددين، وكُتَّاب، وكهنة ومؤرخين، فحكمت الهرمينوطيقا بالتاريخية والنسبية على نفسية المؤلف ومقاصده ودلالات نصه، وَسَعَتْ إلى إقامة القطيعة المعرفية الكبرى مع منظومة القيم التي وردت في النص، لذا وُصفت بأنها (علم فهم النص الذي أحل الدلالة والمغزى محل المعنى، فأقام القطيعة مع الموروث، والموروث الديني على وجه الخصوص)[٢٢].

ورغم التشابه الظاهري بين التفكيك والهرمينوطيقا الحديثة في إنكار ثبات المعنى، وتقديم سلطة القارئ على سلطة المؤلف، فإن التفكيك يمثِّل نقلة أبعد تحولًا؛ إذ يتجاوز فكرة تعددية المعنى إلى نفي إمكانية تحقق المعنى ذاته، حيث لا يسعى إلى التأويل بغرض الفهم كما تفعل الهرمينوطيقا، بل إلى تقويض النص وتفجير بنيته الداخلية عبر تتبُّع التناقضات والاختلافات والإحالات اللغوية التي تؤجل المعنى وتمنع اكتماله. فالهرمينوطيقا، وإن كانت ترفض القراءة البريئة وتؤمن بتاريخية الفهم، لا تزال تفترض وجود نوع من الدلالة المؤقتة أو النسبية يمكن التوصُّل إليها، بينما التفكيك يرى أن المعنى يتبدَّد ويتلاشى دائمًا قبل أن يستقر، لأن اللغة ذاتها نظام يؤسس للاختلاف الدائم ولا يُنتج معنى نهائيًّا، لقد اشتركت التفكيكية مع التأويلية الحداثية في زعزعة مركزية المعنى، لكنَّ التفكيك تجاوز التأويلية من حيث إنه لا يبحث عن المعاني البديلة أو الممكنة، بل ينفي وجود أي معنى أصيل أو نهائي، حتى لو كان مؤقتًا، فالنص عند دريدا لا يقول ما يقوله، بل يقول ما لا يقوله، ويظل يقول دائمًا ما لا يمكن الإمساك به)[٢٣].

---

[٢٢] ينظر، قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والتأويل الإسلامي، محمد عمارة، ص ٧.
[٢٣] ينظر، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبد الوهاب المسيري، ص ٢٧٢.

من هنا، يتجلَّى الجديد الذي أضافه التفكيك، فهو لم يأتِ استكمالًا للهرمينوطيقا بل انقلابًا عليها، حيث ألغى المرجعية والمقصدية تمامًا، وجعل النص فضاءً للعب الحرِّ الخالي من الضوابط، لا يُنتج حقيقة ولا يوصِل إلى يقين، بل يكشف عن عدم استقرار اللغة وعن سلطة البنية الكامنة في النص، وهذا ما يجعل التفكيك أكثر تهديدًا للنصوص الدينية من الهرمينوطيقا، لأنه لا ينفي فقط ثبات المعنى، بل ينفي إمكان المعنى ذاته، فيجعل النص الديني -الذي يقوم على الإحالة إلى مرجعية مطلقة ومقصدية محددة- عرضة للتقويض التام، ويفتح المجال أمام تأويلات لانهائية تنزع عنه قدسيته، وتلغيه كخطاب هادف.

تحولات المعنى بين النص الديني والنص الأدبي في مرآة التفكيك:

يتضح من الطرح السابق أنَّ آليات التأويل الحداثية كالتفكيك والهرمينوطيقا لم تُميِّز بين النص الديني والنص الأدبي، فعدَّت كليهما نصوصًا لغوية مفتوحة للتأويل. غير أن النص الديني موحى، ثابت ومقدس، يهدف إلى الهداية والتشريع، ولا يُفهم إلا بضوابطه الشرعية واللغوية، بخلاف النص الأدبي الذي يقوم على التعدد الجمالي؛ لذا فإن تطبيق مفاهيم التفكيك على النصوص الدينية يهدد قدسية الوحي، ويشيع فوضى تأويلية تُخضع المعنى لهوى القارئ لا لقصد الشارع، بينما النص الأدبي نص بشري يُعبِّر عن تجربة فردية، ويعتمد على التخييل والرمز، مما يجعله مرنًا في دلالته وقابلًا للتأويل المتعدد؛ لذا يُستخدم التفكيك في الأدب لكشف التوترات الدلالية والمسكوت عنه، دون أن يمثِّل تهديدًا لجوهر النص، وإن كانت نتائجه قد تؤدي أحيانًا إلى تذويب الهوية النصية، وتفريغ المعنى من المرجعية، وهي مآخذ لا تخلو من نقد.

إن الفارق الجوهري إذًا بين النص الديني والأدبي في ضوء التفكيك يكمن في طبيعة المعنى ومصدر السلطة؛ فالنص الديني مرتبط بوحي إلهي، واللعب في تأويله دون ضوابط يُعد تجاوزًا للمرجعية، في حين أن النص الأدبي، من حيث هو تعبير جمالي إنساني، يتحمل مستويات متعددة من القراءة. إلا أنَّ التفكيك -في الحالين- لا يخلو من مخاطر معرفية، خاصة حين يتحول إلى رؤية فلسفية شاملة تُقصي المؤلف، وتُعطل المقصد، وتُذيب المعنى في لا نهائية القراءة، وهذا ما يجعل التفكيك لا يقتصر على كونه أداة تحليل، بل يتحول إلى مشروع يستهدف زعزعة المعنى ذاته.

وبعد عرض مفاهيم التأويل الحداثي والتفكيك، تبرز الحاجة إلى بيان أثرها في التعامل مع النصوص، خاصة النص الديني والنص الأدبي، لتمييز حدود المشروع من المتجاوز في هذه المقاربات، إذ يفرض اختلاف طبيعة النصين خصوصية في تأويل القرآن الكريم، وهو ما نعرضه في المحور التالي.

خصوصية تأويل القرآن الكريم وضوابطه:

تبيَّن لنا أن التأويل أداة لفهم النصوص، لكنه في القرآن الكريم يكتسب خصوصية تنبع من قدسيته ومصدره الإلهي، فلا يُؤوَّل كالنصوص الأدبية أو الفلسفية، بل وفق ضوابط علمية ولغوية صارمة، فالمعنى في القرآن ليس مفتوحًا لكل تأويل ذاتي، بل يُستخرج عبر علم راسخ يهدف إلى فهم مراد الله عز وجل، مما يحفظ للنص قدسيته ويحول دون التلاعب بمعانيه، ومن المفاتيح القرآنية الكبرى في ضبط منهج التأويل، خاصة في التعامل مع المتشابه من النصوص قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران:٧]، فقد كشفت الآية عن عمق مقصدي يتصل

بطبيعة الإيمان، وحدود العقل، ووظيفة العلم، وأقامت ميزانًا بين العقل والإيمان، وبين العلم والتقوى، وبينت أن التأويل ليس ساحة للمُغامرة الفكرية، بل ميدان للخشية والتعظيم والتواضع للحق، وهو مقصد جليل في ضبط القراءة التأويلية للقرآن الكريم.

فهدف القراءة في أي نص -وفقًا للمنهجيات الحداثية- هو تحقيق (الحد الأقصى) للفهم والتأويل، بفتح أفق التأويل دون ضوابط، سواء جرى ذلك طبقًا للموجهات الذاتية للقارئ، أو تبعًا لموجهات النص مع تعمُّد إقصاء قصدية المؤلف، "ففي كلا الحالين يكون الفهم بلا حد ولا نهاية، ويتعاظم الأمر عندما تنفلت ذات القارئ من عقالها، فتصبح هي الموجه للنص لا العكس، فيكون الفهم بلا حد ولا قيد ولا نهاية؛ طبقًا لانزلاق القارئ بإقحام ما يريد من قبليات ورغبات ذاتية. وكل ذلك بعيد عن أن يناسب القراءة الخاصة بالنص الديني، فالشيء الذي يناسب هذه القراءة ليس الثراء المعنوي وبلوغ الحد الأقصى من الفهم والتأويل، بل الاكتفاء بـ(الحد الأدنى) بغية التعرف على المعنى الحقيقي للنص"[٢٤]. فينبغي لمن يمارس عملية التأويل في القرآن الكريم أن يتعامل مع التأويل كوسيلة يستعان بها على الوصول إلى غاية الحق عز وجل ومراده من التنزيل، ومن ثم عليه ألا يجاوز الحد الأدنى وألا يكون التأويل غاية في ذاته.

ولا تقوم آليات التأويل في القرآن الكريم على التفكيك أو النسبية المطلقة، بل على علم راسخ وفهم لغوي وأصولي عميق، فاللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم تمثِّل مفتاحًا رئيسًا للتأويل، خاصة بفهمها في سياقها التاريخي والثقافي في عصر

[٢٤] بين قراءة النص الديني والنص الأدبي، يحيى محمد، مقال منشور على مدونته "فهم الدين" https://www.fahmaldin.net/index. (تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢٥).

الوحي، كما يلزم لفهم المعنى الرجوع إلى أسباب النزول، ومعرفة السياقات التي وردت فيها الآيات، لأنها تكشف السياق الزمني والاجتماعي للآية، مما يعين على تحديد المراد بدقة، لأن كثيرًا من الأحكام والمفاهيم القرآنية ترتبط بظروف محددة توضِّح دلالتها.

إضافة إلى ما سبق، يراعى التفسير بالمأثور، عبر أقوال الصحابة والتابعين، فإن أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين الأوائل تُمثِّل مرجعية تأويلية لا غنى عنها، لِمَا لهم من قرب زمني ولساني من النص، ما يحفظ المعنى من الانحراف ويَحُولُ دون إسقاطات عقلية أو أيديولوجية متأخرة على النص، كما أن علم أصول الفقه يقدِّم أدوات منهجية لضبط عملية الاستنباط من النص، إضافة إلى القرائن النصية والسياق الكلي للسورة والقرآن، بحيث لا يُنتج تأويلًا يتعارض مع العقيدة أو الشريعة.

إن تطبيق آليات تأويلية غربية كـ"الهرمينوطيقا" و"التفكيك" على النص القرآني يُعدُّ تجاوزًا لحدود الاجتهاد المنضبط؛ لأنها تقوم على تهميش قصد الشارع وتمنح القارئ سلطة مطلقة في إنتاج المعنى، ما يؤدي إلى الإخلال بالضوابط الشرعية التي تضبط فهم النص، وفي المقابل، فإن تأويل القرآن الكريم لا يصح إلا لمن رَسَخ علمه، وتكاملت أدواته الشرعية واللغوية، وكان غرضه فهم مراد الله لا فرض المعاني من خارج النص. ومن ثم، فحفظ حدود التأويل ليس أمرًا اجتهاديًّا فحسب، بل ضرورة لصيانة العقيدة وتحقيق الفهم المتزن للنص في ضوء الثوابت والمتغيرات، ويزداد الأمر خطورة حين يُخلط بين النص القرآني بوصفه وحيًا إلهيًّا، والخطاب بوصفه نتاجًا بشريًّا، وهي إشكالية تستدعي معالجة خاصة في المحور التالي.

إشكالية الخلط بين النص والخطاب:

بالرغم من نزول القرآن الكريم في سياق لغوي وتاريخي معين، وارتباط بعض آياته بأسباب نزول أو وقائع خاصة، إلا أن طبيعته الإلهية تجعله خطابًا ممتدًّا يتجاوز حدود الزمان والمكان. ومن هنا نشأت الحاجة إلى التأويل بوصفه جهدًا علميًّا يضبط العلاقة بين ثبات النص ومتغيرات الواقع، دون المساس بقدسيته أو إخراجه عن مقاصده، ليظل التأويل منضبطًا بضوابط لغوية وشرعية تضمن فاعلية الخطاب واستمرارية دلالته دون تفكيك أو تحريف.

وتمثل إشكالية الخلط بين النص والخطاب إحدى القضايا الجوهرية في الدراسات القرآنية المعاصرة، والتفريق بينهما ليس أمرًا هامشيًّا، بل ضرورة منهجية لضبط التعامل مع الوحي. فالنص القرآني هو كلام الله المنزل على سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم–، محفوظ لفظًا ومعنًى، ثابت في مرجعيته، ومعصوم في مقصده. أما الخطاب، فهو نتاج الفهم البشري لهذا النص، بما يتضمنه من تأويلات وتوظيفات متأثرة بالسياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية، ومن ثم فلا يجوز الخلط بين الثابت الإلهي والمتحول البشري.

وتظهر الإشكالية حين تتبنى بعض المناهج الحداثية –خاصةً ما بعد البنيوية– مقاربة النص القرآني وفق مفاهيمها الخاصة، وقد أتت تلك الممارسات بدعوى تجديد الخطاب الديني، دون تحديد منهجية واضحة للتجديد، "فقد كانت دعواتهم مطلقة، تمارس التشكيك والتلبيس، وتهدف إلى تفريغ الخطاب الديني من مضامينه، ومن وظائفه الإرشادية، وهو ما دفعهم إلى نزع القداسة حتى عن النص الديني، فساروا في اتجاه مضاد للفئة السابقة، فأصبح النص في منظورهم خطابًا محتملًا للنقد، شأنه في ذلك شأن الأعمال الإنسانية، فاقدًا لخصائصه ووظائفه، لا يمثل ضرورة معرفية في تكوين العقل المسلم، ولا تمثل إجاباته عن الأسئلة الوجودية دليلًا قطعيًّا شافيًا، أو

هداية للحائرين، وحين فقد النص مركزيته لدى هؤلاء فإن الإنسان في نظرهم قد صار حرًّا عن تلك القيود التي توجهه في حياته، غير عابئين بما ينتج عن ذلك من هدم النموذج المعرفي، وتفكك البناء الأخلاقي، والسيولة في المفاهيم والأفكار والسلوكيات"[٢٥].

إن الخلط بين النص والخطاب في التعامل مع القرآن يفضي إلى نزع قداسته وجعله خاضعًا لتأويلات نسبية، مما يهدد ثبات معناه ومرجعيته. لذا، فإن صيانة النص تقتضي التمييز بين الوحي الإلهي والفهم البشري، والالتزام بضوابط اللغة والفقه والمقاصد.

المبحث الرابع

من الفقيه إلى الخوارزمية، تفكيك المرجعية في الاجتهاد المعاصر

لقد تطور الاجتهاد في الفكر الإسلامي عبر العصور، وظل قائمًا على فقه النص وفهم مقاصده وسياقاته، من خلال عقل فقيه مدرَّب يوازن بين الثوابت والمتغيرات، إلا أن التقدم التقني المعاصر، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، أدخل "الخوارزميات" إلى ميدان التعامل مع النصوص الشرعية، فبرزت تساؤلات عميقة: هل يمكن استبدال الاجتهاد الآلي بالاجتهاد البشري؟ وهل نواجه تحولًا قد يُفرغ المرجعية من بُعدِها المقاصدي لحساب منطق رياضي صوري؟ إن هذا التحول

[٢٥] النص الديني والخطاب الديني، مقال منشور على موقع دار الإفتاء المصرية.
https://dar-alifta.org/ar/articles/details/ (تاريخ الاطلاع: ١٢ يونيو ٢٠٢٥).

يفرض علينا تأمل جذوره الفلسفية ومنطلقاته المعرفية، والوقوف على آثاره المحتملة على فهم النص الديني، وهو ما سيُناقَش في المحاور التالية.

التفكيك الخوارزمي، الآفاق الممكنة والمخاطر المحتمَلة:

رأينا كيف ينطلق الفكر التفكيكي من هدم السلطة الكامنة في النص، وإقصاء مركزية المؤلف، ورفض ثبات المعنى، وانعكاس ذلك على تعامله مع النصوص الدينية، إذ اعتبرها بنيات لغوية قابلة للتفكيك وإعادة التأويل بلا مرجعية ضابطة، فكل قراءة في التفكيك تُعد تأويلًا، وكل تأويل يُنظر إليه بوصفه إعادة إنتاج للنص لا كشفًا عن معناه الأصلي، مما يؤدي عند تطبيقه على النصوص الشرعية إلى فصل المعنى عن مصدره الإلهي، وقلب العلاقة بين النص والقارئ، بحيث يُصبح القارئ هو من يصنع دلالة النص لا من يتلقاها عنه.

ومثل هذه الرؤية تجعل النص الشرعي قابلًا للتأويل المنفلت، وهو ما يتقاطع مع منطق الذكاء الاصطناعي، الذي يتعامل مع النصوص بوصفها بيانات مجردة، لا سياقات مقدسة، وانتقال عملية الاجتهاد من الفقيه إلى "الخوارزمية" -أي إلى الذكاء الاصطناعي- يُعَد صورة عصرية من صور التفكيك؛ فهو ليس فقيهًا مدرَّبًا على أصول الفهم والاستنباط، وإنما بنية حسابية تُحلل النصوص وفق أنماط إحصائية، "فقد يخلط بين أصول المذاهب، فيترتب على هذا الخلط اضطراب في الفتوى؛ لأنه ليس له القدرة على الاستنباط ولا على الاجتهاد في حكم مسألة، كل ما هنالك أنه يجمع أصول المسألة من أكثر من مرجع، ويكوِّن جوابًا للسؤال الذي طرح عليه بغض النظر عن صحة الجواب وعدم الصحة من ناحية شرعية"[٢٦].

[٢٦] أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، موسى الزعاترة، موقع دائرة الإفتاء العام بالأردن، iftaa@aliftaa.jo (تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٥).

إن الخطر الحقيقي يتمثل في استبدال مخرجات احتمالية آلية باجتهاد بشري مقاصدي، خاصة إذا أُطلقت تلك المخرجات دون رقابة فقهية أو مؤسسية، فالذكاء الاصطناعي، لا يميز بين الآية المحكمة والآية المتشابهة، ولا بين الحديث الصحيح والضعيف، ولا يدرك مقاصد الشريعة أو درجات المصالح والمفاسد، فالمعالجة الخوارزمية تقوم على المعطيات، لا على المعاني، وهذا الانفصال بين النص وعلله وأهدافه، يمثل أخطر وجوه التفكيك. إن استخدام التقنية دون خلفية شرعية مؤصَّلة يؤدي إلى تفكيك غير واعٍ لمنظومة القيم والمعايير المستقرة في الفقه الإسلامي، حيث تتحوَّل الأحكام إلى بيانات قابلة للترميز والتفكيك اللغوي، وبالتالي فإن الذكاء الاصطناعي يُسهِم في إعادة إنتاج النصوص بغير دلالتها الأصلية، مما يُفضي إلى إسقاط سلطان النص الشرعي ومكانة الفقيه.

ولا يعني هذا أن الذكاء الاصطناعي مرفوض في ذاته، وإنما يكمن الإشكال في موقعه داخل عملية الاجتهاد؛ فإذا بقي وسيلةً تُعين المجتهد في جمع النصوص، وتصنيف الأقوال، وتيسير الوصول إلى المصادر، فإن فائدته عظيمة، أما إذا تُرك ليحل محل الفقيه، ويُصدِر فتاوى دون وعي مقاصدي، فإننا نكون أمام صورة حديثة من صور "تفكيك المرجعية"، تُفرِّغ الفقه من جوهره، وتحوِّله إلى قاعدة بيانات إفتائية خالية من الروح والتقوى والعلم، وهذا الانحراف يُعيدنا إلى صلب النقد الذي وجَّهه علماء الإسلام للتفكيك النصي: أنه يُفسد العلاقة بين النص والدلالة، وبين الفهم والغاية.

فإذا لم نُحِطِ استعمال الذكاء الاصطناعي في الفقه بسياجٍ من الضوابط الشرعية والعلمية، فإننا أمام إعادة تشكيلٍ كاملة لوظيفة الفتوى، قد تفضي إلى ضياع مقصدها الرباني، وتحويلها إلى قرار تقنيٍّ بارد، لا صلة له بفقه الواقع ولا بروح النص.

تفكيك النص الديني وتداعياته على الفتوى:

احتفظت الفتوى في الفكر الإسلامي بطابعها اللااجتهادي الفقهي الراسخ الذي يقوم على النص الشرعي، مستندًا إلى قواعد اللغة وأصول الفقه ومقاصد الشريعة، بما يضمن التوازن بين الثوابت والمتغيرات، غير أن التفكيك، بمفاهيمه المطروحة آنفًا، يتعارض مع هذا المنهج؛ إذ يفتح باب التأويل غير المنضبط، ويُهدِّد المرجعية النصية للفتوى.

وتزداد خطورة هذا التوجه مع صعود الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تتعامل مع النصوص بوصفها بيانات قابلة للمعالجة دون وعي بمقاصدها الشرعية، مما يجرِّد الفتوى من بُعدِها المقاصدي، ويحيلها إلى مجرد نتائج تقنية خالية من البُعد الروحي والعلمي، وهكذا يلتقي التفكيك مع الخوارزميات في حَلِّ الصلة المعقودة بين المجتهد ومرجعية النص، لصالح أدوات لا تُدرك السياق ولا تُفرِّق بين النص الإلهي والخطاب البشري، وهذا ما يستبين في المحاور التالية:

تفكيك وحدة الأحكام الشرعية:

تعتمد الأحكام الشرعية على وحدة النص وفهمه في ضوء سياقه الكلي ومقاصده العليا، فمِنْ كمال رتبة المجتهد "أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك، وما يناسب أن يكون حكمًا لها في ذلك المحل، وإن لم يصرح به"[٢٧]، بينما يتعامل التفكيك مع وحدة الأحكام الشرعية بوصفها بناءً متخيَّلًا؛ يفترِض أنَّ المعنى غير مستقر، وأن الدلالة تتكاثر

[٢٧] الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين علي بن عبد الكافي ج٢، ص١٨.

وتتعدد بلا نهاية، وبهذا يقوض التفكيكُ الأساسَ الذي تقوم عليه وحدة الأحكام، حيث لم يَعُدْ للنص مرجعية ملزِمة، ولا للمعنى استقرار، بل تُختزل الأحكام إلى اجتهادات متغيرة تُفرِّغ النصوص من مقاصدها، وتُحوِّل الفقه إلى ساحة قراءات نسبية ومفتوحة.

ويُظهِر الذكاء الاصطناعي قابلية عالية لتطبيق مفاهيم التفكيك؛ إذ يُنتج قراءات متعددة للنصوص دون الالتزام بمعنى ثابت أو مرجعية محددة، فلديه القدرة على "الاستنتاج واكتساب المعارف وتقنينها، وتقسيم المسألة المعقدة إلى أجزاء أبسط وحلها، والتفهم عند وجود معلومات ملتبسة أو متناقضة، والتخطيط والتنبؤ بنتيجة التصرفات المقترحة، ومقارنة البدائل المتاحة، والتمييز بين المواقف المتشابهة، واستنتاج أوجه الاختلاف بينها"[٢٨]، وتلك الخواص أقرب ما تكون إلى تمثُّل مفاهيم التفكيك، بتحليلها الشكلي وتوليدها قراءات غير متناهية الدلالة.

ومن أبرز الأمثلة التي تكشف أثر التفكيك على وحدة الأحكام الشرعية وانعكاس ذلك على الفتوى ما يظهر في قضية المواريث، وتحديدًا في نصِّ الكلالة الذي ورد في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَۚ...﴾ [النساء: ١٧٦]. فقد ذهب المفسرون والفقهاء إلى أن المراد بـ"الكلالة" هو الميت الذي ليس له وارث من أصوله ولا من فروعه، أي مَنْ ليس له والد يرثه ولا ولد، وأن "الأخت" المقصودة هي الأخت الشقيقة أو لأب، لكن تحت تأثير المنهج التفكيكي، الذي يعامل النص بوصفه بنية لغوية منفتحة على التأويل بلا مركز ولا مرجعية خارجية، ظهرت قراءات جديدة تنزع إلى فصل الآية عن سياقها التفسيري والشرعي الموروث، وتُعيد تفسير مفردات مثل "ولد"

[٢٨] تكنولوجيا الشبكات العصبية الاصطناعية، عبد الحميد بسيوني، ص ٢١.

و"أخت" و"كلالة" وفق دلالات لغوية مجتزأة أو حديثة، فقد ذهب بعض الكُتَّاب المتأثرين بالتفكيك إلى أن "الولد" لا يشمل البنت، أو أن "الأخت" يمكن أن تؤول تأويلًا رمزيًّا بوصفها تمثِّل الأنثى الاجتماعية لا الأُخوَّة النسبية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع التركة بصورة مخالفة للإجماع الفقهي، بل للنصِّ الصريح ذاته، ولا يعنينا في هذا السياق مناقشة آراء منسوبة إلى أشخاص بعينهم بقدر ما يعنينا تقديم النموذج الذي يعكس خطورة أثر التفكيك على وحدة النص الشرعي.

وهكذا نرى أن تفكيك النصوص الشرعية لا يقتصر أثره على المستوى التأويلي فحسب، بل يهدِّد وحدة الأحكام الشرعية، ويُحدِث تخلخلًا في البنية الفقهية المؤسسة على الترابط بين النص والدلالة والسياق.

ممارسات التفكيك الرقمي وأنسنة العلوم الشرعية

تفرض التحولات المعرفية الراهنة على الفكر الإسلامي أسئلة جديدة تتعلق بمرجعيته وحدود تفاعله مع أدوات العصر، لا سيما في سياق تسارع التقدم التكنولوجي، وهيمنة الذكاء الاصطناعي، وتنامي النزعة التفكيكية في العلوم الإنسانية الغربية. وفي هذا السياق، يُطرح "دمج العلوم الشرعية بالعلوم الإنسانية" بوصفه مشروعًا لتحديث بنية التعليم الديني، وتجاوز حالة الانغلاق التخصصي، بما يُفضي -بزعمهم- إلى خطاب شرعي أكثر تفاعلًا مع قضايا الإنسان وسياقاته الاجتماعية والنفسية والسياسية. غير أن هذا الطرح، وإن كان من حيث الظاهر يستهدف التكامل المعرفي، فإنه قد ينطوي في باطنه على مخاطر منهجية عميقة تتصل بتفكيك المرجعية الشرعية ذاتها، حين يُعاد توصيف النصوص المؤسسة ضمن أطر تأويلية غربية تُخضعها لمنطق الإنسان لا للوحي، وللخوارزمية لا للاجتهاد المقاصدي.

ومن الممارسات العملية لأنسنة علوم الشريعة، على سبيل المثال لا الحصر، تلك الأقسام العلمية التي تدرس بعض البرامج الدينية في سياق العلوم الإنسانية، فيوجد مجال دراسي متخصص بكلية اللاهوت جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية يُعرف باسم: "الأنثروبولوجيا الدينية"، وهي فرع من فروع الأنثروبولوجيا الثقافية، يدرس الدين باعتباره ظاهرة إنسانية؛ أي أنه لا يتعامل مع الدين كنظام إلهي مُوحى، بل كناتج بشري اجتماعي -ثقافي- رمزي، نشأ وتطور في سياقات تاريخية، فيدرس الطلاب الظواهر الدينية كوقائع اجتماعية وبنًى ثقافية، هذا التصوُّر يجعل الوحي، والنص المقدس، والعقيدة، والعبادة، كلها موضوعات للدراسة بوصفها تعبيرات رمزية أو اجتماعية، لا باعتبارها حقائق ملزِمة.

وتقوم هذه الطريقة في قراءة النصوص على رفض وجود معنى ثابت أو مرجعية خارجية، حيث تُمنح القراءة الفردية أولوية على الفهم الجماعي أو العلمي، ويُفتح المجال لتفسير النصوص الدينية بحُرِّيَّة مطلقة دون التقيد بأي ضوابط، وتكمن الخطورة في إدخال هذا التصور إلى العلوم الدينية دون وعي بجذوره ومقاصده؛ إذ يؤدي إلى تحويل هذه العلوم من كونها قائمة على الوحي والمرجعية الإلهية إلى رؤية تجعل الإنسان هو الحكم والمعيار، فيفقد النصُّ قدسيته، ويُتعامل معه كمجرد ظاهرة اجتماعية أو نفسية، بعيدة عن أصلها الرباني. كما أن دراسة الشريعة ضمن مناهج لا تميِّز بين الدين الإلهي والمعتقدات الوضعية يؤدي إلى مساواتها بالديانات البشرية، مما يطمس خصوصيتها، ويفتح الباب لإعادة تشكيل العقل الفقهي بأدوات غريبة عن بيئته، تفرِّغ النص من سلطته، وتفصله عن غايته التشريعية.

وقد ناقشت دار الإفتاء المصرية التحديات الماثلة في تحقيق التوازن بين الانفتاح على العلوم الحديثة والحفاظ على خصوصية الشريعة ومقاصدها، دون

الانجرار إلى تفكيكها أو تهميشها، ضمن فعاليات مؤتمرها العالمي السابع تحت عنوان: "الفتوى وأهداف التنمية المستدامة"، حيث كان موضوع ورشة العمل الثانية للمؤتمر: "التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والطبيعية في تحقيق أهداف التنمية"[٢٩]. وذلك لمناقشة آليات التكامل فيما بينهما، وفقًا لمفاهيم الاتجاه المقاصدي في أصول الفقه الذي يرى أن المقاصد الشرعية قائمة على حفظ الضروريات الخمس، وهي مصالح إنسانية بطبيعتها، دون أن تُلغى مرجعية الوحي.

تحوُّلات دلالة المحكم والمتشابه في ضوء التفكيك والتحليل الخوارزمي

نص القرآن الكريم صراحة على تقسيم آياته إلى محكم ومتشابه، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ [آل عمران: ٧]، وقد ذهب جمهور المفسرين والأصوليين إلى أن المحكم هو ما كان نصًّا واضحًا قاطعًا لا يحتمل إلا معنًى واحدًا مثل آيات المواريث والحدود، أما المتشابه فهو ما احتمل أكثر من معنى، أو تعذَّر فيه إدراك المقصود إلا بردِّه إلى المحكم، وعليه، تُعد من المحكمات، لكونها محددة المعنى، قاطعة الدلالة، جلِيَّة اللفظ[٣٠]، مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١]

ومع ذلك نَجِدُ في بعض الكتابات المعاصرة المتأثرة بالتفكيك، من يُحدث انزياحًا اصطلاحيًّا لمفهومي المحكم والمتشابه، إذ يُعاد تعريف "المتشابه" بأنه كل ما يحتمل سياقًا تأويليًّا ثقافيًّا مختلفًا في العصر الحديث، ويتوسَّع في وصف كثير من آيات الأحكام بأنها "متشابهات"، بحجة أنها تعكس سياقًا تاريخيًّا خاصًّا، أو أنها قابلة

[٢٩] راجع موقع دار الإفتاء المصرية على شبكة المعلومات الدولية.https://dar-alifta.org/ar/articles/details/8544/ (تاريخ الاطلاع: ١٥ يونيو ٢٠٢٥).
[٣٠] ينظر، البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي (١٩٧٢)، ١/ ١١٢.

لإعادة القراءة، بل يصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار أن "آيات المواريث"، و"الحدود"، و"النكاح"، كلها من المتشابهات، فيجعلونها عرضة للتأويل. ونتيجة هذا الانزياح، تظهر فتاوى جديدة تنقض الأحكام الثابتة، مثل الدعوة إلى المساواة التامة في الميراث بين الذكر والأنثى، بدعوى أن آية: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ متشابهة لا ملزمة، أو أنها محكومة بسياق ثقافي قبلي.

وتزداد المشكلة تعقيدًا حين يُستعمل الذكاء الاصطناعي، أو الخوارزميات اللغوية، لتحليل النصوص القرآنية أو تصنيفها، بناءً على أنماط لغوية متكررة أو خوارزميات تنبؤية، لا تميز بين السياقات الشرعية والسياقات الأدبية أو الخبرية. فالخوارزمية لا تملك فقهًا، ولا تُدرك مفهوم "رد المتشابه إلى المحكم"، بل تُنتج تحليلًا "إحصائيًّا" يقوم على وزن الكلمات وقرائن النصوص، مما قد يجعل المتشابه في نظرها محكمًا لكثرة وروده، أو يجعل المحكم متشابهًا لخروجه عن الأنماط اللغوية الشائعة. وهذه مفارقة خطيرة، إذ "لا يُمكن فصل الذكاء الاصطناعي عن خلفياته الحداثية التي تنزع إلى تفكيك السلطة التقليدية للنصوص"[٣١].

إن التداخل بين التفكيك والخوارزميات يُنتج قراءة جديدة للنصوص، لا تعترف بالمحكم باعتباره مرجعًا، بل تجعله نتاجًا مؤقتًا لخوارزميات التأويل وتبدُّل القراءات. وهذا الانزياح المعرفي لا يهدد فقط التراتب الدلالي في النص القرآني، بل يُعيد تشكيل أصول الفهم والاجتهاد والفتوى، ويحوِّل "البيان القرآني" إلى مجرَّد "نص مفتوح"، وهو ما يفرغ مفهوم الوحي من قوته التشريعية.

---

[٣١] الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل الوعي الديني، أحمد إدريس الطويهر، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، ص٧٣.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإعادة تأصيل العلاقة بين المحكم والمتشابه، من خلال تأسيس وعي تأويلي أصيل، يميز بين "البيان المقاصدي" و"التأويل التفكيكي"، وبين "الفهم المقيد بأصول الاجتهاد" و"التحليل المفتوح الخوارزمي"، صونًا لحرمة النص من عبث الخيال، وحمايةً لمرجعية الفقه من تسلط الخوارزمية.

تقديم المقاصد على النص بين التفكيك والخوارزميات، وملامح انزياح المرجعية

شهد الفكر الفقهي المعاصر اتجاهًا متصاعدًا نحو تقديم المقاصد على النصوص، ليس بوصفه تأويلًا في ضوء النص، بل بوصفه بديلًا عن النص ذاته، بحيث تُؤوَّل الدلالة لتتوافق مع غاية يُفترض أنها مقصد شرعي، حتى لو خالفت ظاهر النص أو إجماع الأمة، ويراد بالمقاصد الغاية التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد[٣٢].

وهذا الاتجاه، وإن استند إلى جذور في أصول الفقه، إلا أنه في صورته الراهنة تأثر بتيارات فلسفية وتكنولوجية خارجية، أبرزها التفكيك بوصفه نسقًا يزعزع مرجعية النصوص، والخوارزميات التي تعيد بناء المعنى على أساس أنماط الاستخدام، لا المرجعيات الثابتة، فبدلًا من المفهوم الأصولي للمقاصد، المرتبط بحفظ الضروريات الخمس (الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل)، غير أن الفكر الحداثي المعاصر، المتأثر بمفاهيم التفكيك ومركزية الإنسان بدل الوحي، أعاد تشكيل العلاقة بين النص والمقصد، فغدا "المقصد" -لا النص- هو المحور

[٣٢] ينظر، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، أحمد الريسوني ، ص ٧.

الحاكم، وقد يؤخذ من الواقع أو يُستمد من قيم فلسفية معاصرة مثل "الحرية"، و"العدالة الاجتماعية"، و"الكرامة الإنسانية" بمعانٍ حديثة وفق تصورات غربية حداثية، ثم يُخضعون النصوص لتأويل يوافقها، فيتحوَّل "المقصد" إلى أداة تأويل مرنة تُستخدم لتبرير مواقف أيديولوجية، مثل المساواة المطلقة في الإرث، أو إلغاء الحدود، أو إعادة النظر في أحكام الأسرة كرفض تعدد الزوجات على سبيل المثال.

فتعدُّد الزوجات حكم منصوص على إباحته في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣]. وقد أجمع العلماء على إباحته بشروطه الشرعية، دون اشتراط "عدالة مطلقة" بمعناها العصري، بل بعدالة في النفقة والمبيت والمعاش، ثم تطالعنا بعض الأطروحات المعاصرة، التي تتعامل بالمقاصد على نحو تفكيكي، فترفض التعدد بدعوى أن المقصد من الزواج في الإسلام هو السكن والمساواة والكرامة للمرأة، وأن تعدد الزوجات يؤدي إلى إلحاق الضرر النفسي والاجتماعي بالزوجة الأولى، مما يتناقض مع مقصد العدل، وبالتالي فإن تعدد الزوجات لا يوافق روح الشريعة في العصر الحديث، ويجب تعطيله أو تجريمه، ولو ورد نص بجوازه، ثم يُستشهد بقول الله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ﴾ [النساء: ١٢٩]. لتُستخدم الآية نقيضًا للآية السابقة، بما يبرر تعطيل الحكم!

وبناءً على هذه الرؤية تصدر فتاوى تحرِّم تعدد الزوجات "شرعًا لا قانونًا فقط"، بزعم أنه يتعارض مع مقصد العدالة والمساواة، وسبيلهم إلى ذلك إعادة تأويل النصوص القطعية بما يُلائم تصورات العدالة الغربية، مع تهميش ضوابط الفقه والاجتهاد، وتقديم المقصد كمصدر تأسيسي يتفوق على النصوص.

وهذا الفهم التفكيكي للمقاصد يتجاهل مقاصد المقاصد نفسها، أي أنها وُضِعَتْ لضبط الفهم لا لإلغاء النص، وتقوم على الجمع بين النص والمصلحة، لا

تقديم الوسيلة على الغاية، وهكذا انتهى الخطاب الحداثي من خلال طرحه لنظرية المقاصد إلى إهدار أحكام الشريعة التفصيلية والشرائع التكليفية، وتوصل إلى اعتبار أن أحكام الشريعة لم تشرع إلا لتحقيق مقاصدها، فهي تقوم مقام الوسائل بالنسبة للغايات فأحكام الحدود لم تشرع إلا لردع مقترفي المعاصي، ومنع الربا لم يشرع إلا لتحقيق مقصد العدالة ومنع استغلال القوي للضعيف، وهكذا الأمر في كل حكم من أحكام الشريعة، فهي لا تحمل أي قيمة في ذاتها؛ إنما قيمتها من جهة تحقيقها لمقاصدها، فإذا تحقق المقصد من غيرها بحيث إن العصر أو حاجة الناس أوجبت طريقًا آخر يحقق لنا المقصد منها فلا داعي للالتزام بها، ولا يبقى مبرر لاستمرارها، وهذا الحكم شامل لكل العبادات الشرعية؛ فالشريعة إنما جاءت بها لأنها هي التي تحقق أغراضها في زمن الرسالة، وهذا يعني أنها غير مقصودة بالتشريع إلا على جهة الوسيلة فقط[٣٣].

وبهذا يتبين لنا أن تقديم المقاصد على النص، حين ينفصل عن أصوله الشرعية، ويتغذَّى من التفكيك والخوارزميات، لا يُنتج فقهًا متطورًا، بل يُسهم في تفكيك مرجعية الوحي، واعتماد أنماط قراءة تُسنِد الحكم إلى "ما يُفترض أنه مقصد"، لا إلى ما ثبت بالنص. وهذا انزياح خطير في فهم الشريعة، يقتضي مساءلة جذرية لمناهج التأويل المعاصرة وأدواتها التقنية والفلسفية.

[٣٣] ينظر: القراءة الجديدة للنص الديني، عبد المجيد النجار، ص٦٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم النبوة والرسالات، محمدٍ بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تناول هذا البحث أثر المنهج التفكيكي عند إسقاطه على النصوص الدينية، خاصة القرآن الكريم، وبيَّن ما يترتب عليه من زعزعة المرجعية الشرعية وفتح باب التأويل النسبي. وازدادت خطورة ذلك حين اقترن بتوظيف الخوارزميات في مجال الإفتاء؛ مما يُهمِّش دور المجتهد، ويحوِّل الفتوى إلى عملية تقنية تتعامل مع النص بوصفه بيانات لا وحيًا مُنزَّلًا، ما يستدعي التمسك بالضوابط الشرعية لصيانة الفهم والاجتهاد من الانزياح المعرفي والرقمي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: نتائج الدراسة:

- يُقوِّض التفكيكُ فكرة المعنى الثابت، ويفكك المرجعية النصية، مما يُفقد النصوص الدينية قدسيتها بوصفها حاملة لحقيقة متعالية.
- يؤدي إسقاط المفاهيم الجمالية على النصوص التشريعية إلى اضطراب في الفهم والامتثال.
- كشفت الدراسة عن نقاط التَّمَاسِّ بين تفكيكية دريدا والتراث القبالي اليهودي، لا سيما في قضايا "الأثر" و"الغياب" و"الكتابة الأصلية".

- أنتج الخلط بين قداسة النص ووصف الخطاب ممارساتٍ تأويلية تنزع المرجعية الإلهية لصالح أفق القارئ وسياق العصر.
- يتميز التأويل الفقهي بضوابط لغوية وأصولية ومقاصدية لا تتوفر في آليات القراءة الأدبية التفكيكية.
- تفكيك وظيفة الفتوى بتحوُّل المرجعية من الفقيه إلى الخوارزمية أو الذكاء الاصطناعي، يُعرِّض الفتوى لخطر فقدان معناها الاجتهادي، ويحولها إلى مخرجات تقنية لا تتفاعل مع مقاصد الشريعة.
- استدعاء الذكاء الاصطناعي لتأويل النصوص الشرعية دون تأطير شرعي يهدد بتحويل الأحكام إلى قرارات آلية فاقدة للروح الفقهية.

ثانيًا: توصيات الباحثة

بناءً على ما سبق، توصي الباحثة بما يأتي:

- ضرورة التمييز بين مجالات التأويل بضبط حدود منهج التفكيك وحصره في سياقه الأدبي، وعدم إسقاطه على النصوص الدينية التي تمتاز بمرجعية إلهية وثوابت عقدية.
- تعزيز ضوابط التأويل الشرعي بفهم النصوص الدينية التزامًا بأصول التفسير والفقه واللغة، مع مراعاة السياقات التاريخية والمقاصدية، للحفاظ على قداسة النص وصحة الاستنباط.

- مراقبة استخدام الخوارزميات في الفتوى، ووضع ضوابط علمية وشرعية حاكمة لإدخال الذكاء الاصطناعي في مجال الفقه؛ ضمانًا لعدم تفريغ الفتوى من مقاصدها الشرعية.
- توسيع البحث في نقد التفكيك الديني، وإجراء الدراسات في تحليل أثر المناهج الحداثية على علوم العقيدة وأصول الفقه، وبحث سبل مواجهة تفكيك المرجعية الدينية.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المراجع

أولًا: الكتب والدراسات:

١. الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: أحمد زمزمي، ونور الدين صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢. الاجتهاد المعاصر بين النص والتقنية، محمد المختار المهدي، دار السلام، ٢٠١٩م.

٣. إشكالية تأصيل الحداثة، عبد الغني باره، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠٠٥م.

٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٢م.

٥. تكنولوجيا الشبكات العصبية الاصطناعية، عبد الحميد بسيوني، ط/ دار الكتب العلمية، القاهرة، الأولى، ٢٠٠٨م.

٦. جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط:١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٧. جدلية التأويل والتفكيك، كمال أبو ديب، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨م.

٨. طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي إلى الحرية والإبداع، ناصيف نصَّار، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٩م.

٩. العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ٢٠٠٢م.

١٠. فلسفة التفكيك: جذورها اليهودية وأثرها في الفكر المعاصر، سمير عطا الله، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٤٢، ٢٠١٩م.

١١. في علم الكتابة، جاك دريدا، ترجمة: أنور مغيث ومنى طلبة، المركز القومي للترجمة (مصر)، ط٢، ٢٠٠٨م.

١٢. القراءة الجديدة للنص الديني، عبد المجيد النجار، مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٦م.

١٣. قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والتأويل الإسلامي، محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٤. الكتابة والاختلاف، جاك دريدا، ترجمة: كاظم جهاد، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٥. المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، عبد العزيز حمودة، منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٩٨م.

١٦. المرايا المقعَّرة: نحو نظرية نقدية عربية، عبد العزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ١٩٩٨م.

١٧. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، ٢٠٠٤م.

١٨. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض- السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

ثانيًا: المقالات العلمية المحكمة:

١. الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل الوعي الديني، أحمد إدريس الطويهر، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، ع. ٢٢، ٢٠٢٢م.

٢. الهرمينوطيقا والنص الديني، غيضان السيد علي، مجلة الاستغراب، العدد ١٩، السنة الرابعة، ربيع ٢٠٢٠م/ ١٤٤١هـ.

٣. الهرمينوطيقا، المصطلح والمفهوم، منى طلبة، مجلة أوراق فلسفية، القاهرة، العدد ١٠، ٢٠٠٤م.

ثالثًا: المنصات الإلكترونية:

- أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، موسى الزعاترة، موقع دائرة الإفتاء العام بالأردن، iftaa@aliftaa.jo

- إستراتيجية التفكيك عند جاك دريدا: الهدم والبناء، عمر التاور، مجلة تبين الإلكترونية.

https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue

- بين قراءة النص الديني والنص الأدبي، يحيى محمد، مدونة "فهم الدين". https://www.fahmaldin.net/index

- التناص وأهل التفكيك، د. غازي مختار طليمات، صحيفة البيان الإماراتية، ٩ مايو ٢٠٠٢م. https://www.albayan.ae/culture/

- الخلفية اليهودية لإستراتيجية التفكيك الدريدية، خاليد القاسمي، موقع الحوار المتمدن.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

- النص الديني والخطاب الديني، موقع دار الإفتاء المصرية

https://dar-alifta.org/ar/articles/details.